«النقد الدولي» يوفر 4 أدوات لمواجهة التأثيرات الاقتصادية

البنوك المركزية العالمية تتدخل لكبح آثار «كورونا»

في إطار تضافر الجهود العالمية للحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس «كورونا» المستجد، وفي الوقت الذي تعاني فيه أسواق عالمية عدة من تزايد الضغوط المالية، أبدت البنوك المركزية العالمية استعدتاها لسياسة نقدية أكثر تيسيرا وتوفير السيولة للبنوك إذا دعت الحاجة، فضلاً عن بث رسائل اطمئنان في الأسواق المالية، ومن ثم مضاعفة الإجراءات المتخذة على المستويات الوطنية

وتمثلت إشارات الدعم والتدخل، في الجمع بين التيسيرات النقدية من البنوك المركزية العالمية وخطط التحفيز المالي التي تصل إلى نسب متفاوتة من الناتج الاقتصادي العالمي.

وقال صندوق النقد الدولي إنه يقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة لبلدانه الأعضاء التي تواجه احتياجات تمويلية آنية من جراء وقوع كوارث في مجال الصحة العامة.

وأضاف الصندوق في بيان رسمي أمس الثلاثاء، أن لديه 4 أدوات رئيسية لمساعدة البلدان، وهي التمويل الطارئ الذي يتضمن «التسهيل الائتماني السريع» و«أداة التمويل السريع» بهدف تقديم مساعدات مالية طارئة للبلدان الأعضاء دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو.

قروض سريعة

ولفت الصندوق لإمكانية صرف هذه القروض على وجه السرعة لمساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ السياسات اللازمة لمعالجة حالات الطوارئ مثل فيروس الكورونا.

وأوضح أنه في عام 2016، قدم الصندوق قرضا طارئا في إطار «أداة التمويل السريع» إلى إكوادور بعد تعرضها لواحد من أقوى الزلازل التي ضربت البلاد منذ عقود.

تمويلات إضافية

وثاني تلك الأدوات تتمثل في تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض القائمة، إذ بإمكان الصندوق إدخال تعديلات حسب الحاجة على برامجه القائمة بغية دعم البلدان في استيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة الناشئة عن فيروس «كورونا».

وأوضح الصندوق أنه كان أول مؤسسة مالية دولية تسارع بتقديم التمويل الإضافي إلى كل من غينيا وليبيريا وسيراليون في عام 2014 لمكافحة فاشية «إيبولا».

وأشار إلى أن استجابة الصندوق ساعدت هذه البلدان على إيجاد حيز في موازناتها للإنفاق على المجالات الصحية الحرجة، وكانت بمثابة حافز للجهات المانحة التي تم توجيه جانب كبير من مساعداتها إلى الإنفاق على المجالات الصحية.

منح مالية

ويتمثل ثالث تلك الأدوات، في المنح، إذ يسمح الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون للصندوق بتقديم المنح للتخفيف من أعباء الديون إلى أفقر البلدان وأشدها تعرضا للمخاطر والتي عليها التزامات غير مسددة للصندوق، وذلك لمساعدتها في مواجهة الكوارث، بما في ذلك الكوارث في مجال الصحة العامة.

وأوضح أنه تم استخدام هذا التسهيل لتقديم الدعم إلى كل من غينيا وليبيريا وسيراليون أثناء تفشي فيروس إيبولا في عام 2014.

تمويلات جديدة

ويتمثل رابع تلك الأدوات في ترتيب التمويل الجديد، إذ بإمكان الصندوق أن يقدم الدعم أيضاً من خلال ترتيب جديد للتمويل في إطار تسهيلاته القائمة مثل اتفاق الاستعداد الائتماني.

وأشار الصندوق إلى أن الأدوات الثلاثة الأولى هي المفضلة بوجه عام، لأسباب منها إمكانية صرف المبالغ سريعا لتلبية الحاجة المالية الملحة. وإلى ذلك، قال صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين يوم أمس الاثنين إنهما جاهزان لمساعدة الدول الأعضاء في التصدي للتحديات الإنسانية والاقتصادية للانتشار السريع لفيروس كورونا، بما في ذلك من خلال تمويل طارئ.

وقالت المؤسستان في بيان مشترك إنهما تركزان بصفة خاصة على الدول الفقيرة ذات الأنظمة الصحية الأضعف، وحثتا الدول الأعضاء على تعزيز الأنظمة الصحية للمراقبة والاستجابة لاحتواء الفيروس.

المركزي الأوروبي مستعد ويراقب

كريستين لاجارد

قالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاجارد، إن البنك مستعد لاتخاذ إجراءات مناسبة ومحددة الأهداف لمكافحة الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا.

وقالت لاجارد في بيان رسمي: « إن تفشي فيروس كورونا وضع سريع التطور، وهو ما يثير مخاطر على الآفاق الاقتصادية وعمل الأسواق المالية».

وأضافت أن البنك المركزي الأوروبي يراقب عن كثب التطورات وتأثيراتها على الاقتصاد، وقالت: «نحن جاهزون لاتخاذ إجراءات مناسبة ومحددة الأهداف بما تمليه الضرورة وبما يتناسب مع المخاطر الكامنة».

محافظ المركزي الياباني: إجراءات ضرورية لضمان استقرار الأسواق المالية

تعهد محافظ البنك المركزي الياباني هاروهيكو كورودا باتخاذ الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان استقرار الاسواق المالية التي اهتزت بسبب انتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) بعدد من دول العالم.

وقال كورودا في بيان طارئ ان الاسواق المالية والرأسمالية في العالم شهدت حالة من عدم لاستقرار عقب تزايد المخاوف بشأن انتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) في العالم".

وأضاف إن البنك يراقب عن كثب أخر التطورات بهذا الشأن ويسعى الى توفير سيولة كافية وضمان استقرار الاسواق المالية من خلال عمليات السوق المناسبة وشراء الأصول.

ونشر بيان البنك المركزي الياباني الذي يتصف بالنادر بعد ان شهدت اسهم بورصة طوكيو انخفاضا حادا خلال الجلسات الأخيرة وسط تزايد المخاوف بشأن التداعيات الاقتصادية العالمية من فيروس (كورونا المستجد).

وارتفع مؤشر (نيكي) القياسي المكون من 225 سهما ارتفاعا طفيفا بواقع 12ر201 نقطة اي بنسبة 95ر0 في المئة من الجمعة الماضي ليغلق عند مستوى 08ر21344 نقطة وذلك بيع بيان البنك المركزي

محافظ البنك المركزي الياباني

وسط آمال بخفض الإنتاج

بعد 6 جلسات خاسرة.. أسعار النفط تقفز لليوم الثاني أمام «كورونا»

صعدت أسعار عقود النفط الآجلة، أمس الثلاثاء، لليوم الثاني على التوالي وسط آمال بخفض إنتاج الخام من جانب تحالف (أوبك+)، بعد هبوط حاد للأسعار خلال الشهر الماضي.

ويلتقي التحالف المؤلف من كبار منتجي الخام في المنظمة إلى جانب منتجين مستقلين تقودهم روسيا، يومي 5 – 6 مارس الجاري، لبحث مصير اتفاق لخفض الإنتاج، ينتهي في 30 من ذات الشهر، وأية إجراءات أخرى لكبح جماح هبوط الأسعار بسبب فيروس "كورونا المستجد".

صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم مايو بنسبة 1.32 بالمئة أو 69 سنتا إلى 52.58 دولارا للبرميل.

كما صعدت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أبريل بنسبة 1.65 بالمئة أو 78 سنتا إلى 47.52 دولارا للبرميل.

وكانت أسعار النفط قد قفزت الاثنين ب أكثر من 4% قبل أن تتقلص هذه المكاسب إلى حوالي 1.8% بعد تسجيل أدنى مستوياتها في عدة سنوات، حيث تغلبت الآمال في تعميق خفض إنتاج أوبك وخطوات تحفيز من البنوك المركزية على بواعث القلق حيال تضرر الطلب من جراء تفشي فيروس كورونا.

وحقق كلا الخامين القياسيين أول مكاسبه بعد خسائر لست جلسات وسط مخاوف من الفيروس.

وقال جيفري كاري، مدير أبحاث السلع الأولية العالمية لدى غولدمان ساكس، في مذكرة، "التعطل غير المسبوق للنشاط الاقتصادي في الصين أسفر عن فقد ما يقدر بأربعة ملايين برميل يوميا من الطلب على النفط مقارنة مع خمسة ملايين برميل يوميا أثناء الركود العظيم في 2008\2009.

وأضاف أن طاقة التخزين في الصين ليست بلا نهاية – حتى وإن كانت كبيرة – وهي تمتلئ سريعا، مما ينطوي على خطر مزيد من التراجع إذا بلغ المخزون سعته القصوى في النهاية."

ويجري حاليا تنفيذ اتفاق لخفض إنتاج النفط من جانب التحالف المؤلف من كبار منتجي «أوبك» ومستقلين بقيادة روسيا، بواقع 1.7 مليون برميل يوميا، ينتهي في مارس الجاري.

خلال شهر فبراير الماضي

أدنى إنتاج لـ «أوبك» بـ 10 سنوات.. ضخ 27.84 مليون برميل يومياً

خلص مسح حديث إلى أن إنتاج أوبك من النفط هبط في فبراير إلى أدنى مستوى في أكثر من 10 سنوات مع انهيار إمدادات ليبيا بسبب إغلاق للموانئ وحقول النفط إلى جانب التزام زائد من السعودية وأعضاء خليجيين آخرين باتفاق جديد للحد من الإنتاج.

وأفاد المسح بأن منظمة البلدان المصدرة للبترول البالغ عدد أعضائها 13 ضخت في المتوسط 27.84 مليون برميل يوميا الشهر الماضي، بانخفاض 510 براميل يوميا عن أرقام يناير.

ورغم تراجع الإمدادات، نزلت أسعار الخام إلى أقل من 50 دولارا للبرميل على خلفية القلق من أن يخفض تفشي فيروس كورونا الطلب على النفط.

وتجتمع أوبك وحلفاؤها هذا الأسبوع لمناقشة خطوات إضافية لدعم السوق.

واتفقت أوبك وروسيا وحلفاء آخرون، في إطار تحالف أوبك+، على تعميق خفض قائم للإمدادات بواقع 500 ألف برميل يوميا بدءا من أول يناير 2020. وبلغت حصة أوبك من الخفض الجديد حوالي 1.17 مليون برميل يوميا يلتزم بها 10 أعضاء هم جميع أعضاء المنظمة مع استثناء إيران وليبيا وفنزويلا.

وتجاوز أعضاء أوبك العشرة الملتزمون بالاتفاقية التخفيضات المطلوبة بسهولة في فبراير بفضل خفض السعودية وحلفائها الخليجيين بأكثر من المطلوب لدعم السوق.

لكن المسح خلص إلى أنه لا تزال هناك زيادة في الإنتاج من جانب العراق ونيجيريا، وكلاهما تباطأ في الالتزام باتفاقات سابقة لأوبك+، مما يعني أن أوبك التزمت بنسبة 128% بتعهدات الخفض في فبراير، انخفاضا من 133% في يناير.

هبوط ليبي

وبحسب البيانات، كان إنتاج فبراير هو الأقل لأوبك منذ 2009 على الأقل، وهو العام الذي طبقت فيه المنظمة أكبر تخفيضاتها على الإطلاق بسبب الأزمة المالية، وذلك بعد استثناء التغيرات في العضوية التي حدثت منذ ذلك الحين. وهوى إنتاج النفط في ليبيا منذ 18 يناير بسبب إغلاق للموانئ والحقول شرق البلاد. ووجد المسح أن الإنتاج في ليبيا بلغ في المتوسط 155 ألف برميل يوميا على مدار الشهر، انخفاضا من 760 ألف برميل يوميا في يناير كانون الثاني.

وأظهر المسح أنه لم تكن هناك أي تخفيضات كبيرة أخرى في الانتاج من المجموعة. وقالت مصادر في المسح إن السعودية أبقت طواعية على الإنتاج دون حصتها، كما تجاوز امتثال الإمارات والكويت المستهدف لكل منهما.

رفع الإنتاج

ومن بين الدول التي ضخت أكثر، يشير مسح فبراير إلى أن نيجيريا والعراق، وكلاهما تباطأ في تنفيذ تخفيضات في 2019، رفعا الإنتاج بسبب زيادة الصادرات.

وفي العضوين المستثنيين الآخرين، إيران وفنزويلا، كان الإنتاج مستقرا. وتخضع إيران لعقوبات أميركية تحد من صادراتها، في حين تواجه فنزويلا عقوبات أميركية وانخفاضا في الإنتاج منذ وقت طويلة.

وخرجت الإكوادور من أوبك بنهاية 2019، مما خفض إنتاج المنظمة بنحو 500 ألف برميل يوميا مقارنة مع ديسمبر.

«بنك أوف أميركا» يخفض توقعاته لسعر برنت إلى 54 دولاراً

توقع بنك «أوف أمريكا جلوبال»، بلوغ سعر برميل خام برنت 54 دولارا في المتوسط خلال 2020، منخفضا 8 دولارات عن تقديراته السابقة، الأسبوع الماضي البالغة 62 دولارا للبرميل.

وأوضح البنك في تقرير حديث له، أنه من المرجح أن تتفق منظمة أوبك والمنتجين المستقلين على خفض الإنتاج في اجتماعها خلال وقت لاحق من الأسبوع الحالي. ويلتقي التحالف المؤلف من كبار منتجي الخام في المنظمة إلى جانب منتجين مستقلين تقودهم روسيا، لبحث مصير اتفاق لخفض الإنتاج ينتهي، في 30 مارس / آذار الجاري، وأية إجراءات أخرى لكبح جماح هبوط الأسعار بسبب "كورونا".

ورجح التقرير تباطؤ نمو معروض النفط الأمريكي إلى 500 ألف برميل يوميا في 2020.

وفي تقريره، أشار البنك إلى انخفاضات مؤقتة في الأسعار خلال الربع الأول 2020، بسبب تفشي فيروس «كورونا»، وسط قيود نفذتها العديد من دول العالم لمنع تفشيه على أراضيها.

ويجري حاليا تنفيذ اتفاق لخفض إنتاج النفط من جانب التحالف المؤلف من كبار منتجي "أوبك" ومستقلين بقيادة روسيا، بواقع 1.7 مليون برميل يوميا، ينتهي في مارس المقبل.

منظمة دولية تخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي لأدنى مستوى منذ 2009

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تحديث لتوقعاتها، إن الاقتصاد العالمي مُقبل على نمو نسبته 2.4 % هذا العام، والذي يُعد الأدنى منذ 2009 وأقل من توقعات سابقة عند 2.9% صدرت في نوفمبر الماضي.

وحذرت المنظمة من أن تفشي فيروس «كورونا» يدفع الاقتصاد العالمي نحو أسوأ تباطؤ منذ الأزمة المالية العالمية، مناشدة الحكومات والبنوك المركزية مكافحة ذلك تجنبا لهبوط أشد حدة.

وتوقع منتدى السياسات الذي يتخذ من باريس مقرا أن يتعافى الاقتصاد العالمي في 2021 ليسجل نموا 3.3 %، مفترضا بدء انحسار الوباء في الصين خلال الربع الأول من العام المُقبل.

لكن المنظمة حذرت من أنه إذا انتشر الفيروس في أنحاء آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، فإن النمو العالمي قد يهبط لمستوى متدن يصل إلى 1.5 % هذا العام.

أقصى سرعة

وقالت كبيرة اقتصاديي المنظمة لورنس بون: «الرسالة الأساسية من هذا التصور النزولي هو أنه سيجعل دولا عديدة في ركود، ولهذا نحث على اتخاذ إجراءات في المناطق المتضررة بأقصى سرعة».

وأوضحت أن الحكومات بحاجة إلى دعم أنظمة الصحة عبر زيادة الأجر أو الإعفاء من الضرائب بالنسبة للعاملين الذين يعملون لأوقات إضافية وبرامج عمل قصيرة الأجل للشركات التي تعاني انخفاضا في الطلب. وقالت بون إن الحكومات يمكنها إعطاء الشركات مزيدا من المساعدة المالية من خلال خفض الرسوم الاجتماعية ووقف ضرائب القيمة المضافة وتقديم قروض طارئة للقطاعات الأشد تضررا مثل قطاع السفر.

رسائل اطمئنان

وفي الوقت نفسه، يمكن للبنوك المركزية بث رسائل اطمئنان في الأسواق المالية التي تعاني ضغوطا بإبداء الاستعداد لسياسة نقدية أكثر تيسيرا وتوفير السيولة للبنوك إذا دعت الحاجة.

وتابعت بون: «استجابة سياسية منسقة صحيا وماليا ونقديا لن تبعث برسالة ثقة قوية فحسب، بل ستضاعف أيضا أثر الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني».

وتشير حسابات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه في حالة تفاقم الوضع، فإن استجابة منسقة تجمع بين التيسير النقدي من البنوك المركزية وتحفيز مالي يصل إلى 0.5% من الناتج الاقتصادي في دول مجموعة العشرين قد تؤدي لزيادة 1.2 % في النمو خلال عامين.